

النفط الكويتي يرتفع إلى 62.61 دولاراً

عند التسوية 82,60 دولار للبرميل بينما ارتفعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 14 سنتاً لتبلغ عند 10,56 دولار للبرميل.

وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 10 سنتات لتبلغ

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 23 سنتاً ليبلغ 62,61 دولار في تداولات أول أمس الثلاثاء مقابل 62,38 دولار للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي

السيولة تقلصت 12.6 بالمئة إلى 30.44 مليون دينار

البورصة تعاود الصعود.. والسوق الرئيسي يستعيد الزخم



كبير تجاوزت نسبتها 56 بالمائة، بينما تصدر سهم «أعيان للإجارة» القائمة الحمراء مترجعا بنحو 11.3 بالمائة. وحقق سهم «أعيان للإجارة» أيضاً انشيط تداولات بالبورصة على مستوى الكميات، بحجم بلغ 62.07 مليون سهم بقيمة 3.71 مليون دينار، فيما تصدر سهم «بيتك» نشاط السيولة بقيمة 4.67 مليون دينار مرتفعاً 0.52 بالمائة. وتعليقاً على جلسة ، قال المحلل

الفني لسوق المال مصطفى الجارحي ، وفقاً لموقع «مباشر»، إن أبرز ما يميز تداولات اليوم ببورصة الكويت هو استعادة السوق الرئيسي الزخم على مستوى الكميات والقيم.

وأوضح الجارحي أن تركيز الكميات اليوم في السوق الرئيسي جاء في المعدل الطبيعي المعتاد خاصة مع تزايد وتيرة التداول على أسهم «أعيان» و«الوطنية»، وكلا السهمين يشهدان

حالة من النشاط في الآونة الأخيرة. وتابع: «الجيد بالنسبة للسوق الرئيسي هو تركز قرابة 40 بالمائة من السيولة على الأسهم المكونة للمؤشر بما يشير إلى تجدد عمليات الدخول على بعض الأسهم وخاصة التشغيلية كاسهم المشتركة والوطنية العقارية». وأشار الجارحي إلى أن البورصة الكويتية تترقب حدث هام في الفترة الحالية، وهو الترقية على مؤشر مورغان استانلي (MSCI) للأسواق الناشئة أواخر ديسمبر الجاري. وتوقع أن يستمر زخم التداول بالسوق الكويتية طوال تلك الفترة التي تسبق الترقية وحتى حلول موعدها. مع صعود شبه متواصل للمؤشرات تتخلله استراحة سريعة ببعض الجلسات للتقاط الأنفاس وجني الأرباح.

فنياً، قال الجارحي إن المؤشر العام للبورصة يحتاج لتأكيد الصعود أعلى الحاجز الهام عند 6000 نقطة، موضحاً أن الارتفاع غداً أعلى المقامة 6045 سيكون إيجابياً لتأكيد استكمال المسار المساعد في الأسبوع المقبل.

.. وتستأنف جولاتها الترويجية في نيويورك وبوسطن

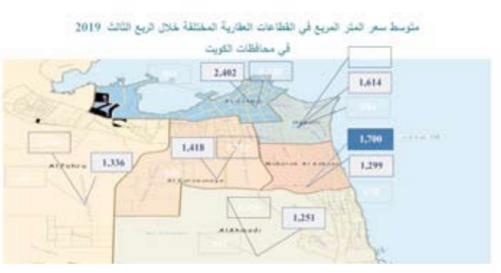
السوق مع أفضل الممارسات العالمية.» في الجولة الترويجية قامت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت بتسليط الضوء على عملية التطوير الشاملة التي تشهدها شركة بورصة الكويت وسوق رأس المال الكويتي بشكل عام والذي تم بجهوده مشتركة بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للفاضة، حيث أدى هذا التطوير إلى تمكين وتزويد سوق رأس المال الكويتي بالادوات والخدمات وأنظمة التداول اللازمة التي ترقى للمستويات العالمية. والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة، وتوفر منصة استثمار جاذبة، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير العديد من القواعد واللوائح الموضوعية وفقاً لاحتياجات السوق، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للسوق وخلق بيئة جاذبة للسيولة.

وتعليقاً على هذه الجولة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، السيد محمد سعود العصيمي: «نهدف من خلال هذه الجولة إلى البحث عن فرص جديدة للتعاون المشترك مع المجتمع الاستثماري العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى السوق الكويتي، وذلك عن طريق تعريف الجهات الاستثمارية الأجنبية على التطورات التي تمر بها شركة البورصة وسوق رأس المال الكويتي، وعلى فرص التداول الواعدة عبر منصتها، وهو ما يساهم بشكل فعال في الارتقاء بمكانتها وتمكينها من المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للكويت على الوجه الأمثل، كما نعرفنا في هذه الجولة على احتياجات كبرى شركات إدارة الأصول الأجنبية وسنقوم بدراسة مدى إمكانية تطبيقها بما يخدم السوق الكويتي ومكوناته كوننا ملتزمون بتحسين البنية التحتية وتبسيط العمليات ومواءمة معايير

في إطار جهودها الرامية إلى دعم سوق المال الكويتي، نظمت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت جولة ترويجية استهدفت كبرى شركات إدارة الأصول المالية التي تتخذ مقراً لها في مدينتي نيويورك وبوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستمر في الأسواق الناشئة. وتهدف هذه الجولة، التي تستمر لمدة يومين تسليط الضوء على فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية في الكويت لكبرى شركات إدارة الأصول عالمياً. ويعزى توقيت هذه الجولة لعدة أسباب أهمها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المؤسسية والاستماع إلى ملاحظات وآراء الجهات المستهدفة حول تجربتهم الاستثمارية في الكويت ولعرض آخر التطورات في سوق رأس المال الكويتي وصولاً إلى عملية خصخصة البورصة لتكون أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص في الشرق الأوسط.

مع تسجيلها زيادة في الربع الثالث على أساس ربع سنوي

«بيتك»: مازالت التداولات العقارية عند مستويات مرتفعة



تصاعدياً مسجلاً الزيادة السنوية الثالثة على التوالي بعدما شهد تراجعاً متواصلاً في 2018. وقد سجل عدد الصفقات المتداولية في السكن الخاص 1,138 صفقة بنهاية الربع الثالث أي مازال عند مستويات مرتفعة تفوق كافة الفترات الفصلية منذ منتصف العام 2015، برغم تراجع عدد الصفقات بنسبة 3.8% عن عددها في الربع الثاني من العام الحالي، بينما زاد عددها بنسبة كبيرة تفوق 11% على أساس سنوي. بلغت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية خلال الربع الثالث 313 مليون دينار، وقد سجلت تداولات القطاع انخاضاً بنسبة 11% عن مستوى مرتفع نسبياً كان قد وصل إلى 353 مليون دينار في الربع الثاني، لأنه مازال يتواصل اتجاهه التصاعدي، وبالتالي تعد تداولات العقار الاستثماري أدنى 28% على أساس سنوي وهي المرة الثالثة على التوالي التي سجل فيها القطاع تراجعاً على أساس سنوي. ارتفع متوسط قيمة الصفقة من 876 ألف دينار بزيادة 9% عن الربع الثاني، وانخفض المؤشر 13% على أساس سنوي، بينما مازال مؤشر متوسط قيمة الصفقة يتفوق على مستوياته السابقة منذ الربع الأول من العام الماضي على فترات متذبذبة، ويواصل التغير السنوي اتجاهاً

التداولات في الربع الثالث مقابل 35% في الربع الثاني، وتواصل تداولات العقار التجاري تحسناً مع ارتفاعها إلى 20.3% في الربع الثالث مقابل 15.5% من التداولات في الربع الثاني، فيما شكلت تداولات العقار الحرفي والصناعي 2.1% وساهم عقار الشريط الساحلي بحصة 5.9% من التداولات العقارية. بلغت التداولات العقارية للسكن الخاص 382 مليون دينار خلال الربع الثالث، ومازالت عند مستويات مرتفعة برغم تراجعها بنسبة طفيفة لم تتجاوز 1% عن الربع السابق له، وتواصل قيمتها اتجاهها تصاعدياً نحو التحسن، فيما ارتفعت تداولات القطاع 24% على أساس سنوي ومازال الاتجاه التصاعدي القوي للتغير السنوي متواصلاً في تداولات العقار السكني حتى الربع الثالث. ارتفع متوسط قيمة الصفقة لعقار السكن الخاص على حوالي 336 ألف دينار بنهاية الربع الثالث بنسبة 3% على أساس ربع سنوي، ويلاحظ أنه أعلى مستوى لم توسط قيمة الصفقة في هذا القطاع منذ بداية العام قبل الماضي، وهو ما دفع المؤشر لتراجع بنسبة 11.9% على أساس سنوي، وفي الوقت الذي مازال يسجل معدلات تغير ربع سنوي متذبذبة، ويواصل التغير السنوي اتجاهاً

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» في تقرير له عن سوق العقار المحلي –الربع الثالث 2019، ج2،، الاسعار ومعدلات العائد: أسعار الأراضي خلال الربع الثالث 2019، كما يواصل متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة تحسنه مسجلاً بنهاية الربع الثالث من 3019 دينار في قطاع السكن الخاص، وتجاوز في القطاع الاستثماري حدود 2,402 دينار، وفي العقار التجاري مقرباً من 6,200 دينار. أما محافظة حولي فقد ارتفعت متوسط سعر المتر المربع فيها لقطاع السكن الخاص متجاوزاً 890 دينار، في حين تحسن في القطاع الاستثماري مع تحسن متوسط السعر في القطاع التجاري إلى نحو 3,2340 دينار، فيما ارتفع متوسط السعر حوالي 550 دينار لقطاع السكن الخاص بمحافظة الفروانية بينما يقرب في القطاع الاستثماري من 1,420 دينار، و1,319 دينار في القطاع التجاري لذات المحافظة بنهاية الربع الثالث 2019. مازالت التداولات العقارية عند مستويات مرتفعة مع تسجيلها زيادة في الربع الثالث على أساس ربع سنوي ، وتفاوتت معدلات الزيادة بين القطاعات العقارية المختلفة من حيث القيمة والعدد، في الوقت الذي حافظ القطاع الحرفي على مساره التصاعدي، وبعد أن وصلت تداولات قطاع الشريط الساحلي لمستوى استثنائي غير مسبق شهد هذا الربع للمرة الرابعة على التوالي مستويات مرتفعة من التداولات. حافظ السكن الخاص على المرتبة الأولى بين القطاعات مع تحسن محدود لمساهمة في الربع الثالث، وساهم بنحو 39.4% مقابل حوالي 38% من التداولات في الربع الثاني، فيما ظلت حصة العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بين القطاعات المختلفة بحصة انخفضت إلى 32% من قيمة

«التخطيط»: التحديات التنموية الخليجية متشابهة



خالد مهدي

وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي إن التحديات التنموية الخليجية متشابهة في معظمها وتتضمن ضرورة خلق فرص عمل للعمالة الوطنية وتقليص دور القطاعات الحكومية والتوسع في دور القطاع الخاص. وأضاف مهدي في كلمة خلال ورشة عمل نظمتها (إماتة التخطيط) أمس الأربعاء حول المؤشرات الدولية أن التحديات التنموية تشمل تعزيز التوجه نحو التميز وبناء القدرات الفردية والمؤسسية وخلق بيئة أعمال صالحة ومستدامة تؤهل إلى دخول الاستثمار الاجنبي.

واكد ان الجهات المعنية بالتخطيط في دول الخليج تسعى لزيادة التعاون فيما بينها لبناء القدرات البشرية لمواطنيها في مجال التخطيط واعداد الخطط التنموية مع التركيز على انتقاء المؤشرات الدولية التي تخدم المحتوى المحلي. وأوضح ان الورشة ستنتقل إلى آليات بناء المؤشرات الدولية واستعراض تجارب دول الخليج والرؤى المشتركة لدول الخليج تحقق تقارباً كبيراً في اعداد الخطط التنموية ما ساهم في اعداد خطة اثنائية خليجية موحدة تشمل على جميع الرؤى التنموية الخليجية. من جانبها أكدت الأمين العام المساعد للتخطيط والمتابعة بالانابة في (التخطيط) نادية الهملان في كلمة مماثلة أهمية المؤشرات الدولية ودورها في قياس ومقارنة الأداء التنموي بين دول العالم ودورها بكتشف الفجوات ومعرفة التحديات في القطاعات تنموية.

وأضافت الهملان ان الورشة تركز على شرح ماهية المؤشرات الدولية وانواعها ومستوياتها وكيفية استخدامها في تحديد الفجوات التنموية وشرح تجربة الكويت في تطبيق واستخدام المؤشرات في التخطيط التنموي وتقييم الاداء المؤسسي فضلاً عن أهمية الاستفادة من تجارب الدول الخليجية في هذا المجال. من جهتها اشارت مدير ادارة متابعة اعداد خطط

التنمية وبرنامج عمل الحكومة في (التخطيط) وقاء الضبيان إلى دور المؤشرات في التخطيط التنموي وتعريف المؤشرات الدولية وانواعها واهميتها في العملية التخطيطية. وقالت الضبيان ان المؤشر هو تعبير عن مقياس كمي او نوعي لظاهرة معينة في فترة زمنية معينة مشيرة الى ان المؤشرات الدولية هي مؤشرات تصدر من منظمات دولية تحدد منهجية حساب هذه المؤشرات ومصادر بياناتها وتحسب قيمتها في التقارير الدولية. واوضحت ان من بين هذه المؤشرات مؤشر ممارسة الاعمال الذي يصدر عن البنك الدولي ويهدف الى مراقبة وقياس الاجراءات الحكومية المنظمة للأنشطة الاقتصادية ومؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويهدف الى قياس العوامل الدافعة وراء اجمالي انتاجية العام. وافادت ان هناك انواع مختلفة من المؤشرات الدولية منها مؤشرات المدخلات ومؤشرات النتائج ومؤشرات قياس الاداء فضلاً عن مؤشر الابتكار العالمي الذي يقيس مدى انتشار الابتكار في المجتمعات.

«وربة» راع فضي لمؤتمر شوري الفقهي الثامن



عيسى جاسم القصار

وأضاف القصار المحاور التي تم طرحها هذا العام تتوافق مع رؤية واهتمام بنك وربة لا سيما فيما يتعلق بموضوع الصكوك والذي أثبتت بنك وربة نجاح تجربته فيها خلال العديد من صفقات الإصدار التي ترأسها والتي نجحت نجاحاً منقطع النظير كان من آخرها إصدار صكوك لصالح بنك دبي الإسلامي ش.م.ع. حيث شهدت الصفقة طلباً قوياً فاق التوقعات كما أتضح من خلال حجم الطلب على الاكتتاب. واختتم القصار كلمته مؤكداً على أن بنك وربة لن يتوانى عن التواجد في مثل هذه المؤتمرات التي تدرج ضمن إطار إستراتيجية البنك لدعم وتعزيز الفعاليات والأنشطة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي والتي من شأنها أن تساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية.

أعلن بنك وربة عن رعاية مؤتمر شوري الفقهي الثامن كراع فضي ومشارك في فعاليات المؤتمر الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية في دولة الكويت على مدار يومين كاملين في الفترة الواقعة ما بين من 7 وحتى 10 من ديسمبر الجاري في فندق فور سيزونز. وخلال الورشة الأولى التي ستعقد في السابع من الشهر، سيكون محور النقاش حول «التدقيق الشرعي على الصكوك» والتي ستنتقل إلى العديد من الموضوعات وهي: كيفية تقييم الصكوك كأداة دخل ثابتة في أسواق المال؛ المبادئ والضوابط الشرعية لإصدارات الصكوك سواء من جهة هيكلتها أو إيجارها أو وكالتها بالإضافة إلى الطرق إلى عملية إصدار الصكوك ومراحلها. أما الورشة الثانية في العاشر من ديسمبر فتتحدث عن «صحيح ابتكارية في الوقت» سواء أكان هذا الابتكار على مستوى المفهوم أو الأنظمة والتشريعات أو التنظيم الإداري. بالإضافة إلى ذكر عدد من الأمثلة الواقعية حول الوقت انطلاقاً من بداية الحضارة الإسلامية وصولاً إلى وقتنا هذا. وحول رعاية البنك للمؤتمر والمشاركة في فعالياته، قال ممثل بنك وربة عيسى جاسم القصار – مدير تنفيذي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالكتيف- أنّ هذا المؤتمر يحتل مكانة مهمة على مستوى المنطقة نظراً للمواضيع المهمة التي يطرحها بما يخدم الصيرورة الإسلامية ويعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي نظراً لثبات ووضوح أسسها على اختلاف الأزمان. كما أن تواجدهم وربة في مثل هذه المحافل يعكس نظرته لهذا القطاع باعتباره ركناً أساسياً في منظومته ويساهم في القيام بعمليات تطويرية جديدة للبنك وقوده للمزيد من النجاح.

«بوبيان»: مشاركة مميزة في مؤتمر اتحاد طلبة الكويت فرع أميركا

أفضل الكفاءات الشابة لديه حيث يمتلك البنك أعلى نسبة من العمالة الوطنية على مستوى القطاع بنسبة تصل إلى 78% . كما استعرضت ادارة التسويق ابرز الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك للشباب لاسيما الذي يواصلون دراستهم في الخارج والذين يحتاجون إلى المزيد من التواصل مع الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم. وشهد جناح البنك زيارة للسفير الكويتي في الولايات المتحدة الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح والذي اثنى على مشاركة البنك في مثل هذه المنتقيات والدعم المستمر الذي يقدمه للشباب الكويتي. وفي إطار حرص البنك على المزيد من التميز، قام أيضاً وبالتعاون مع واحدة من أشهر الكافيات في سان ديغو بتقديم إبطور والمشروبات المختلفة لجميع الطلاب مجاناً في إطار برنامجه المعروف والذي تميز به في السنوات الاخيرة (قهوتكم علينا).

استقطب بنك بوبيان الاهتمام خلال فعاليات المؤتمر الوطني السنوي 36 للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الذي نظم في سان دييغو الأمريكية في الفترة من 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019. ونظم البنك العديد من الفعاليات التي استقطبت اهتمام الشباب ، حيث شهد جناح البنك الذي اقيم ضمن فعاليات المؤتمر اقبالاً كبيراً من الطلبة الدارسين في امريكا والذين تفاعلوا مع ما قدمه البنك من فعاليات مثل لعبة الكيوب والسودوكو . وتم خلال المؤتمر وحرصاً من البنك على استقطاب أفضل الكوادر الوطنية عقد لقاءات مع الطلبة خلال المؤتمر للاجابة عن كافة التساؤلات الخاصة بالتوظيف في البنك مع فرصة الاطلاع على الفرص الوظيفية التي يوفرها البنك وتوضيح الكثير من الامور التي تتعلق بالعمل في القطاع المصرفي لهم. ويعتبر بنك بوبيان من ابرز البنوك المحلية دعماً للشباب في مختلف المجالات بالإضافة الى توفير

«زين» الشريك المجتمعي لسوق قوت في موسمه السابع

حيث يهدف هذا الحدث إلى نشر التوعية حول نمط الحياة الصحي واستهلاك المنتجات العضوية والصحية من خلال تقديم فرصة لأصحاب المشاريع الحرفية والزراعية والشغولات البدوية لعرض منتجاتهم المصنعة محلياً في مكان واحد، بالإضافة لكونه تجمعاً مثالياً لتبادل وطرح الأفكار بين محبي ومصنعي المواد الغذائية المحلية.

مارس 2020. وذكرت الشركة في بيان صحافي أن استمرار شراكتها مع سوق قوت تأتي في إطار استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة تجاه تشجيع الطاقات والمواهب المحلية للمساهمة في تقديم جيل من الشباب الكويتي القادر على المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني بكفاءة.

أعلنت زين عن شراكتها المجتمعية للموسم السابع من سوق قوت Qout Market، وهي المنصة التي تهدف إلى جمع الطاقات والمواهب المحلية في مجالات الزراعة العضوية والتغذية والشغولات اليدوية، والذي سينطلق السبت المقبل 7 ديسمبر في حديقة الأبراج بمنطقة العدلية من الساعة 9 صباحاً وحتى 5 مساءً، ويستمر شهرياً حتى